# واقع إعادة تقييم التثبيتات المادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي
## "دراسة على مستوى الشركات الصناعية المسعرة في البورصة"

# Revaluation of physical installations in Algeria under the financial accounting system
## A study at the level of industrial companies quoted in the stock market"

**مباركي مروان** [*]

**العرابي حمزة** [**]

تاريخ الارسال:**05-08-2018** تاريخ القبول:**20-11-2018**

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أهمية إعادة تقييم التثبيتات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية وشروط القيام بها وكيفية معالجتها في إطار معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي مع تسليط الضوء على حالة الجزائر من خلال دراسة واقع قيام الشركات الصناعية المسعرة في البورصة بإعادة تقييم تثبيتاتها في فترات التضخم.

**الكلمات المفتاح:** إعادة تقييم التثبيتات، القيمة العادلة، النظام المحاسبي المالي، المعيار المحاسبي IAS16

**Résumé:**

Cet article vise à mettre en exergue l'importance de la réévaluation des immobilisations et son impact sur la qualité de l'information comptable et les conditions de sa mise en œuvre et son traitement comptable dans le cadre des normes comptables internationales et le système comptable financier, pour ce faire cette étude est munie de façon à ce qu'elle examine la réalité d'application et de la pratique de la réévaluation des immobilisations dans les périodes d'inflation au niveau des entreprises industrielles algériennes cotées en bourse.

[*] طالب دكتوراه بجامعة البليدة 2، mebarki-mer@outlook.fr

[**] أستاذ محاضر(أ) بجامعة البليدة 2، elorabihmz@yahoo.com

**Mots clés:** Réévaluation des immobilisations, la juste valeur, système de comptable financier, norme comptable IAS16

Abstract:

This article aims to highlight the importance of the revaluation of fixed assets and its impact on the accounting information quality, the conditions for its implementation, and its accounting treatment; in the context of international accounting standards and the financial accounting system SCF. To this end, this study is designed to examine the reality of the application and practice of the fixed assets revaluation's in periods of inflation in Algerian companies listed on the stock market.

Keywords: assets revaluation's, fair value, financial accounting system SCF, international accounting standard IAS16.

**مقدمة**

تقوم المحاسبة بدورها كنظام معلومات بتسجيل الأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسة ومعالجتها لإنتاج معلومة مالية مفيدة في شكل قوائم مالية وتوصيلها لأصحاب المصلحة لترشيد قراراتهم، وتتم هذه العملية وفقا لمجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة مبدأ التكلفة التاريخية والذي يعني أن تسجل الأصول بالتكلفة التي دفعت في سبيل الحصول عليها، ويرتكز هذا المبدأ على فرض ثبات وحدة النقد أي أن القوة الشرائية للنقود ثابتة ولا تتغير، لكن مع مرور الزمن وفي فترات التضخم تفقد النقود جزءا من قوتها الشرائية وبالتالي تفقد القوائم المالية المعدة وفقا لهذا المبدأ مصداقيتها بحيث تصبح لا تعبر عن الواقع الحقيقي للمؤسسة وتعتبر الأصول الثابثة أكثر العناصر تأثرا بهذا المبدأ لأنها تبقى لفترة طويلة في المؤسسة. وفي ظل هذه المشكلة ولأن الأصول الثابتة تمثل أحد أهم عناصر الميزانية وواحد من أهم أجزاء هيكل أصول المؤسسة وتلعب دورا مهما في تحديد المركز المالي للمؤسسة سمحت معايير المحاسبة الدولية وبالخصوص المعيار IAS16 الممتلكات والمعدات بالقيام بإعادة تقييم التثبيتات عند وجود اختلافات جوهرية بين قيمتها المحاسبية الصافية وقيمتها العادلة، والنظام المحاسبي المالي بدوره أتاح للمؤسسات القيام بإعادة تقييم التثبيتات في فترات التضخم.

ومن خلال ما سبق تبرز الاشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية كالتالي: **ما مدى قيام الشركات الصناعية المسعرة في بورصة الجزائر بإعادة تقييم تثبيتاتها في فترات التضخم؟**

**فرضيات الدراسة**

للإجابة عن اشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- إن الاستمرار في استخدام منهج التكلفة التاريخية في تقييم التثبيتات يؤدي إلى عرض قوائم مالية لا تعبر عن الواقع الحقيقي للمؤسسة وبالتالي تضليل مستخدمي المعلومات.
- إن القيام بإعادة تقييم التثبيتات يسمح بعرض أفضل للقوائم المالية وعكس الصورة الحقيقية والوفية لوضعية المؤسسة.
- إن الشركات الصناعية الجزائرية المسعرة في البورصة تقوم بإعادة تقييم تثبيتاتها بصفة دورية في ظل معدلات التضخم التي تعرفها البلاد.

**أهمية الدراسة**

تكمن أهمية الدراسة في تبيان دور إعادة تقييم التثبيتات المادية بالقيمة العادلة كون أن التثبيتات تحتل أكبر نسبة وتمثل جزء كبير من رأسمال المؤسسة وأثرها على جودة المعلومة المحاسبية خاصة في فترات التضخم وعرض واقع الجزائر من خلال دراسة مدى قيام الشركات الصناعية الجزائرية بإعادة تقييم تثبيتاتها في ظل معدلات التضخم التي تشهدها الجزائر.

**أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان أوجه قصور التكلفة التاريخية في تقييم التثبيتات بعد الاعتراف الأولى لها.

- ابراز أهمية إعادة تقييم التثبيتات ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.
- التعرف على واقع تطبيق عمليات إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر.

**منهجية الدراسة**

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على اشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الإطار النظري للدراسة، وتم الاعتماد على نفس المنهج في الجانب الميداني وذلك من خلال استعمال أداة المقابلة للوقوف على واقع تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في الشركات الصناعية الجزائرية المسعرة في البورصة.

## أولا: أهمية إعادة التقييم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

### 1. أوجه قصور التكلفة التاريخية في تقييم التثبيتات

#### 1.1. تعريف التثبيتات المادية وخصائصها

تعرف التثبيتات على أنها أصول محتفظ بها لاستخدامها في عمليات الانتاج أو توريد البضائع والخدمات، أو تأجيرها للغير أو لأغراض ادارية ويتوقف استخدامها خلال أكثر من فترة[1]، وتتميز التثبيتات المادية عن غيرها من الأصول الأخرى بأنها[2]:

- يتم اقتناؤها بغرض الاستخدام في النشاط وليس بغرض البيع، حيث لا تسجل ضمن الأصول الثابتة سوى الأصول التي تستخدم في النشاط المعتاد للمؤسسة؛
- أنها ذات طبيعة طويلة الأجل وتخضع عادة للاهتلاك، فالأصول الثابتة تدر خدمات على مدى عدد من السنوات، ويتم توزيع الاستثمارات في هذه الأصول على فترات مستقبلية عن طريق أعباء الاهتلاك الدورية؛

– أن لها وجود مادي ملموس، وهي بذلك تختلف عن التثبيتات الغير ملموسة مثل شهرة المحل.

ويتم تقييم التثبيتات أول مرة بتكلفة الشراء أو تكلفة الإنتاج مضافا إليها المصاريف الأخرى حتي يصبح التثبيت جاهز للإستخدام وتسمى هذه التكلفة بالتكلفة التاريخية.

## 2.1. أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية

يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي في تقييم عناصر الأصول والخصوم، ويعني هذا المبدأ ضرورة تسجيل جميع الأصول التي تمتلكها بتكلفتها الأصلية وقت الشراء وتشمل هذه التكلفة ثمن الشراء زائد جميع المصاريف حتى يصبح الأصل جاهز للغرض الذي تم اقتناءه من أجله[3]، أي أنه يتم إثبات أصول والتزامات المنشأة حسب السعر التبادلي الفعلي والممثل لقيمة النقد المكافئ المدفوع لحيازتها في تاريخ اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام[4].

إن مبدأ التكلفة التاريخية على صلة وثيقة بمجموعة من المبادئ والفروض ويتميز نموذج التكلفة التاريخية بالموضوعية والقابلية للمقارنة والقياس في ظل حالة من الثبات والاستقرار الاقتصادي، كما يوفر هذا النموذج الوقت والجهد والتكلفة عند مقارنة القوائم المالية لوحدة اقتصادية مع قوائم مالية سابقة لنفس الوحدة الاقتصادية أو مقارنتها مع قوائم مالية لوحدات اقتصادية أخرى لها نفس النشاط الاقتصادي[5].

إلا أنه وبالرغم من أهمية هذا المبدأ وما يتمتع به من موضوعية، لكنه يبقى قاصرا عن بيان حقيقة المركز المالي للوحدات الاقتصادية المختلفة التي تمتلك أصول متشابهة تم الحصول عليها في فترات محاسبية مختلفة، مما يستحيل القيام بعملية المقارنة في حالة بقاء قيم الأصول التاريخية دون تعديل لإظهار أثر تغيرات الأسعار على هذه البيانات، وينطبق التحليل على الوحدة المحاسبية الواحدة في اجراء المقارنات لفترات محاسبية مختلفة، ويعود السبب في ذلك إلى حالة التضخم التي تتعرض

اقتصاديات البلدان المختلفة عبر الزمن، مما يؤثر تأثيرا واضحا على عناصر القوائم المالية الذي يؤدي إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم[6] .

تعتبر الأصول طويلة الأجل أكثر العناصر تأثرا بهذا المبدأ لأنها تبقى في المؤسسة لمدة طويلة، وهناك حالات كثيرة في المحاسبة عن الأصول الثابتة تمثل خروجا عن مبدأ التكلفة التاريخية فمثلا في حالة الأصول المهتلكة كليا (المهتلكة دفتريا) ولازالت تعمل كطاقة إنتاجية في المؤسسة الامر الذي يلزم القيام بإعادة تقييم الأصول الثابتة[7].

## 2. إعادة تقييم التثبيتات

### 1.2. تعريف عملية إعادة التقييم

يقصد بإعادة تقييم الأصل الثابت تعديل قيمته الدفترية لكي تقترب من القيمة العادلة أو الجارية ويترتب على عملية إعادة التقييم أن تصبح قيمة الأصل بعد إعادة تقييمه أكبر أو أقل من قيمته الدفترية قبل إعادة تقييمه[8]، إن المبدأ الأساسي لتقييم الأصول الواردة في القوائم المالية هو استخدام الأسعار الجارية في تاريخ التقييم.

### 2.2. أنواع عمليات إعادة التقييم

#### 1.2.2..عمليات إعادة تقييم قانونية (منظمة)

إن عملية إعادة التقييم القانونية تتم بناءا على نص تنظيمي صادر من سلطة مخولة بذلك[9]، فالجزائر مثلا شهدت أربعة عمليات إعادة تقييم قانونية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي، ثلاثة منها كانت في التسعينيات من القرن الماضي في كل من سنوات 1990، 1993، 1996 وهذا راجع إلى معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها تلك الفترة، وقد تمت هذه العمليات على أساس معاملات إعادة التقييم التي حددتها وزارة المالية وذلك على كل من التثبيتات القابلة للاهتلاك

والغير قابلة للاهتلاك، أما عملية التقييم الرابعة فقد كانت في سنة 2007 وقد كانت كخطوة مبدئية في ظل التحول من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية، وقد تميزت هذه العملية بالتحول إلى استخدام الأسعار الجارية في التقييم بدلا من معاملات التقييم التي اعتمدتها العمليات السابقة.

### 2.2.2. عمليات إعادة تقييم حرة (اختيارية)

أي تقوم بها المؤسسة متى ارتأت ضرورة لذلك، ويطلق عليها اسم حرة لأنها تترك الخيار بالقيام بإعادة تقييم التثبيتات للمؤسسة، وتتم هذه العملية وفق الشروط القانونية والتي يفرضها النظام المحاسبي المالي، ويعتبر فرق إعادة التقييم الناتج عن هذه العمليات عادة ما خاضعا للضريبة[10].

### 3.2. الآثار السلبية لعدم إعادة تقييم التثبيتات

إن عدم القيام بإعادة تقييم التثبيتات بعد ارتفاع أسعارها تنتج عنه أثار سلبية على المؤسسة مثل[11]:

- اعتبار أقساط الاهتلاك أقل من التكلفة الفعلية لحيازة واستخدام الاستثمارات (لأن أقساط الاهتلاك ستحسب على أساس التكلفة التاريخية للاستثمارات وليس على أساس تكلفتها الحالية) وهذا سيؤدي إلى تضخيم نتيجة الدورة وتحميل المؤسسة بضرائب على الربح أكبر من المبالغ الواجب تسديدها لو أنها قامت بإعادة تقييم الاستثمارات؛
- عدم تمكين المؤسسة من تجميع اهتلاكات كافية لتمويل الاستثمارات المعوضة للتثبيتات التي تم اهتلاكها بصفة كلية؛
- التأثير سلبا على الدور الاعلامي للمحاسبة وذلك أن الميزانية غير المعاد تقييمها لا تظهر الأصول بقيمتها الحقيقية بتاريخ إعداد هذه الميزانية، بل تظهر بتكلفتها التاريخية والتي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول بتاريخ إعداد الميزانية.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن إعادة تقييم التثبيتات هي ضرورية للحد من الأثار السلبية للتضخم سواء على مصادر التمويل للمؤسسة أو على الدور الاعلامي للمحاسبة.

## 4.2. أهمية إعادة تقييم التثبيتات وأثرها جودة المعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص النوعية حتى تصبح مفيدة لمستخدمي القوائم المالية وفي هذا المجال سنركز على خاصيتين أساسيتين هما الملائمة والموثوقية.

### 1.4.2. الملائمة

تشير الملائمة إلى المعلومات التي تكون ذات صلة باحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، ويرتبط على شكل وثيق مع مفهوم المادية، ويصف الاطار المادي على أنها عتبة أو نقطة توقف للمعلومات التي يؤدي إغفالها أو عرضها بصورة خاطئة إلى التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس البيانات المالية[12].

### 2.4.2. الموثوقية

تعني الموثوقية أو ما يسمي بإمكانية الاعتماد على المعلومات بأن تتصف المعلومات بالموضوعية والحياد وصدق التمثيل أو التعبير عن الأحداث والظواهر التي يفترض أن المعلومات المحاسبية تعبر عنها[13].

إن الغرض من القيام من إعادة التقييم هو نقل صورة حقيقية وموثوقة عن الوضع الاقتصادي للمؤسسة، وعرض أفضل للقوائم المالية مما يجعلها أكثر ملائمة وموثوقية لتقييم أداء المؤسسة وترشيد قرارات المستثمرين.

**ثانيا: إعادة التقييم التثبيتات المادية حسب النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية**

**1. المعالجة المحاسبية للتثبيتات المادية بعد الاعتراف الأولي**

حسب المادة 121 من النظام المحاسبي المالي والتي تتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي IAS16 الممتلكات والمعدات فبعد الاعتراف الأولي للتثبيت يجب قياس الأصل المادي في نهاية الفترة باستخدام أحد النموذجين وهما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.

**1.1. نموذج التكلفة** : يتطلب هذا النموذج أن يتم تسجيل الأصول بعد الاعتراف المبدئي بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة.

**2.1. نموذج إعادة التقييم:** يهدف نموذج إعادة التقييم إلى تمثيل الأصول الثابتة من خلال تحديث قيمها في الميزانية، وبموجب هذه الطريقة يتم إعادة تقييم التثبيتات بقيمتها العادلة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم اللاحق وأية خسائر انخفاض القيمة المتراكمة[14].

إن أساس تطبيق نموذج إعادة التقييم حسب كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار IAS16 هو استخدام القيمة العادلة في إعادة تقييم التثبيتات وذلك لعرض قيمتها الحقيقية بتاريخ إعادة التقييم.

**2. القيمة العادلة كأساس لإعادة تقييم التثبيتات**

**2.1. تعريف القيمة العادلة**

ينص التعريف السابق للقيمة العادلة الوارد في العديد من المعايير IAS/IFRS على أنها " القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف، لدى كل منهم الرغبة في التبادل

وعلى بينة من الحقائق ويتعاملون بإرادة حرة " وهذا هو التعريف المعتمد من قبل النظام المحاسبي المالي ويعاب على هذا التعريف عدم وضوحه وذلك من خلال:

- هل القيمة الواردة هي سعر شراء أو سعر بيع الأصل وما المقصود بتسوية التزام؛
- متى يحدث التبادل أو التسوية، هل هو في تاريخ الاعتراف بالقيمة أو سابق أو لاحق له؛
- من هم الأطراف أصحاب الدراية والراغبون في التبادل.

ونظرا لتعرض هذا التعريف للعديد من الانتقادات وخاصة خلال الازمة المالية 2008 وإزاء تعدد المعايير التي تناولت القيمة العادلة وتنافرها أحيانا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في سنة 2011 بإصدار معيار خاص بالقيمة العادلة IFRS13 الذي دخل حيز التطبيق اعتبارا من جانفي 2013، وقد كان الهدف من هذا المعيار اصدار قالب موحد لمحاسبة القيمة العادلة حيث يخفض التعقيد في احتسابها ويحقق الاتساق في معالجة الأصول والخصوم التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ويحسن الافصاح عنها.

ويعرف المعيار IFRS13 القيمة العادلة على أنها " السعر الذي يتم تسلمه لبيع اصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة وفي ظروف منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"[15].

وقد أوضح هذا التعريف ثلاثة أمور أساسية وهي[16]:

- بقوله " السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفع لتحويل التزام" أفهم أن القيمة العادلة هي سعر خروج وليست سعر دخول؛
- خصص هذا التعريف البيئة التي تتم فيها المعاملة وأفهم على أن القيمة العادلة تستند إلى السوق بقوله " في معاملة وفي ظروف منتظمة بين مشاركين في السوق "؛
- حدد هذا التعريف الفترة التي يتم قياس فيها القيمة العادلة بقوله " في تاريخ القياس".

### 2.2. مداخل قياس القيمة العادلة

قدم معيار القيمة العادلة IFRS13 ثلاث اساليب مختلفة للتقييم يمكن استخدامها لقياس القيمة العادلة وهي[17]:

- **مدخل السوق:** هو أسلوب التقييم الذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو المشابهة للأصول والالتزامات موضوع التقييم.
- **مدخل التكلفة:** وهو أسلوب التقييم الذي يعكس القيمة المطلوبة حاليا لاستبدال سعة الخدمة للأصل ويشار إليها بتكلفة الاستبدال الحالية.
- **مدخل الدخل:** يقوم هذا الأسلوب على خصم التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع الحصول عليها من الأصل موضوع التقييم وحسب توقعات السوق.

### 3. شروط القيام بإعادة التقييم التثبيتات

إن النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسات القيام بإعادة تقييم تثبيتاتها وذلك لتصحيح قيمها التاريخية لكن وفق شروط محدد كما يلي[18]:

- يجب أن تتم إعادة تقييم على أساس منتظم بشكل كاف لضمان عدم اختلاف المبلغ المسجل ( القيمة الدفترية الصافية) بصورة مادية عن القيمة العادلة.
- تمثل القيمة العادلة لبنود الممتلكات والمباني والمعدات القيمة السوقية لها بتاريخ إعادة التقييم والتي تكون مبنية على أدلة معتمدة على السوق وتحدد من خلال مقيم مهني محترف، وفي حالة عدم القدرة على تحديد القيمة السوقية العادلة بسبب الطبيعة المتخصصة لتلك الأصول، أو بسبب ندرة بيع تلك الأصول يتم عندها تقدير القيمة العادلة من خلال مدخل الدخل أو القيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك.

- تتم عملية إعادة تقييم لبنود الممتلكات والمباني والمعدات سنويا في حالة وجود اختلاف جوهري أو كبير بين القيمة العادلة للأصل المعاد تقييمه وبين القيمة الدفترية المسجلة للأصل، أما إذا لم يكن هذا الاختلاف بين القيمتين جوهريا، فيتم إعادة التقييم كل ثلاث إلى خمس سنوات ويعتبر ذلك كافيا، وذلك لاستقرار أسعار ذلك الأصل.
- إذا أعيد تقييم الأصل فإنه يجب إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي له الأصل المعاد تقييمه، وذلك لتفادي اختيار المنشأة الأفضل أي لعدم تمكين المنشأة من الانتقائية في اختيار البنود التي ارتفعت قيمتها فقط بهدف تضخيم الأصول وتجميل قائمة المركز المالي، وكذلك لعدم اختلاط أسس التقييم.

## 4. المعالجة المحاسبية لفارق إعادة التقييم التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي

### 1.4. فارق إعادة تقييم التثبيتات

ان عملية إعادة التقييم تقوم على استبدال القيمة المحاسبية الصافية (بعد الاهتلاكات و خسائر القيمة) بقيمتها العادلة، ويحسب فارق إعادة التقييم بالفرق بين القيمة العادلة والقيمة المحاسبية الصافية كما هو واضح في العلاقة التالية [19]:

| فارق اعادة التقييم = القيمة العادلة – القيمة المحاسبية الصافية |
|---|

### 2.4. المعالجة المحاسبية لفارق إعادة التقييم

يمكن تلخيص المعالجة المحاسبية لعملية إعادة تقييم تثبيت ما في الجدول التالي:

**جدول رقم 01: المعالجة المحاسبية لفارق إعادة التقييم**

| فارق إعادة التقييم | المعالجة المحاسبية |
|---|---|
| **فارق إعادة التقييم موجب** | إن فارق إعادة التقييم الموجب في أول عملية إعادة تقييم يقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال (في الجانب الدائن) وذلك في حساب **105 فارق إعادة التقييم** |
| **فارق إعادة التقييم موجب موالي لفرق سالب** | يجب أولا استرجاع التدني السابق بجعل حساب **781 استرجاع خسائر قيم الأصول غير الجارية** وما زاد عن التدني يسجل في الجانب الدائن في حساب **105 فارق إعادة التقييم** |
| **فارق إعادة التقييم السالب** | فارق إعادة التقييم الأول يسجل في الجانب المدين لحساب **681 مخصصات الاهتلاك وخسائر القيم الأصول الغير جارية** |
| **فارق إعادة التقييم السالب موالي لفرق موجب** | الفارق السالب الذي يلي فارق اعادة تقييم موجب يسجل كترصيد لحساب **105 فارق إعادة التقييم** وما زاد عن ذلك يسجل في حساب **681 مخصصات الاهتلاك وخسائر القيم الأصول الغير جارية** |

**المصدر**: بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، ص71.

## 3.4. اهتلاك الأصول المعاد تقييمها

يظل الاهتلاك ساريا على الأصول الثابتة المعاد تقييمها، حيث أن الاهتلاك طريقة لتوزيع تكلفة التثبيت على عمره الانتاجي بطريقة مناسبة، حتى أنه في نهاية مدة منفعة التثبيت تكون تكلفته ناقص قيمة الخردة المتبقية قد حملت على الأعباء، وحينما يتم إعادة تقييم أصل ثابت فإن الاهتلاك يحسب على أساس المبلغ المعاد تقييمه وليس تكلفته، ويحمل الاهتلاك المحسوب على

التثبيت المعاد تقييمه مباشرة في الأعباء، حيث يحسب اهتلاك التثبيت بقيمته المعاد تقييمها على مدة المنفعة الباقية للتثبيت[20].

## ثالثا: واقع تطبيق الشركات الصناعية المسعرة في البورصة إعادة تقييم التثبيتات في فترات التضخم

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى معرفة مدى قيام المؤسسات الجزائرية بإعادة تقييم تثبيتاتها في فترات تغير المستويات العامة للأسعار والتي في الغالب تكون تضخما.

### 1. وصف حالة التضخم في الجزائر

إن الجزائر تعرف معدلات تضخم يمكن وصفها أنها ليست مرتفعة كثيرا لكن مع تراكمها عبر السنين تصبح لها أثر كبير على القوائم المالية للمؤسسات ويمكن تلخيص معدلات التضخم في الجزائر منذ سنة 2007 كون أنها سنة أخر عملية إعادة تقييم قانونية في الجدول التالي:

**جدول رقم 02: معدلات التضخم السنوية لفترة 2007–2017**

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم% | 3.68 | 4.86 | 5.74 | 3.91 | 4.52 | 8.89 |
| 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | المعدل المتراكم | |
| 3.26 | 2.92 | 4.78 | 6.40 | 6.55 | % 55.51 | |

**المصدر**: تم إعداده بالاعتماد على موقع اطلع عليه في 2018/04/14 http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

من خلال هذا الجدول يتبن أنه المعدل السنوي المتراكم للتضخم في الجزائر منذ سنة 2007 إلى غاية 2017 قد بلغ 55.51 % أي أن القوة الشرائية للدينار قد خسرت أكثر من نصف قيمتها وهذا يعكس مدى أثرها على القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية.

## 2. مجتمع الدراسة وأسلوب جمع البيانات

### 1.2. مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر وهي ثلاث شركات كتالي:

- **مجمع صيدال:** وهي شركة عمومية تأسست سنة 1982 تقوم بصناعة وانتاج الأدوية.
- **شركة أن سي أ رويبة:** تم تأسيسها سنة 1966 وهي شركة متخصصة بإنتاج المشروبات.
- **شركة بيوفارم:** تأسست سنة 1991 وتقوم الشركة بإنتاج الأدوية.

وتعود أسباب اختيار الشركات الصناعية المدرجة في البورصة إلى كونها[21]:

- تحتوي على رأس مال مادي كبير يتمثل في مختلف أنواع التثبيتات كالأراضي والمباني والآلات؛
- ملزمة بنشر البيانات المالية السنوية بصفة دورية؛
- ملزمة بالإفصاح عن أي تغيرات أو حقائق مهمة من المحتمل أن يكون لها تأثير كبير على سعر السهم بصفة دائمة.

**الجدول رقم03: الشركات الصناعية المسعرة في بورصة الجزائر**

**المصدر**: اطلع عليه في 2018/04/12

## 2.2. أسلوب جمع البيانات:

تم جمع البيانات باستخدام أسلوب المقابلة وتم الإحصاء الشامل لمجتمع الدراسة، حيث تم إجراء مقابلات شخصية مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة الخاص بكل شركة ذلك على مستوى مقر كل من الشركات.

## 3. مدى قيام الشركات الصناعية الجزائرية المسعرة في البورصة بإعادة تقييم التثبيتات

يمكن عرض واقع قيام الشركات الصناعية الجزائرية المسعرة في البورصة من خلال النقاط التالية[22]:

- **عمليات إعادة التقييم الحرة:** بخصوص إعادة التقييم الحرة لم تقم ولا شركة من الشركات

| الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر | سنة الدخول إلى البورصة | قيمة رأس المال |
|---|---|---|
| صيدال | 1999 | 1 240 000 000,00 دج |
| أن سي أ رويبة | 2013 | 636 896 400,00 دج |
| بيوفارم | 2015 | 5 181 478 575,00 دج |

بالقيام بإعادة تقييم تثبيتاتها بالرغم من أنه النظام المحاسبي المالي يسمح بإجراء إعادة تقييم للتثبيتات عند وجود اختلافات جوهرية بين القيمة المحاسبية الصافية والقيمة العادلة للتثبيتات.

- **عمليات إعادة التقييم القانونية:** لقد قامت الشركات الثلاثة بإعادة تقييم تثبيتاتها وذلك في إطار عملية إعادة التقييم القانونية لسنة 2007 وذلك قبل التحول من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وقد تمت هذه العملية وفق لشروط معايير المحاسبة الدولية وتمت معالجة فارق التقييم الموجب ضمن رؤوس الأموال الخاصة.

- **إعادة التقييم عند الدخول للبورصة:** إن من شروط عملية دخول المؤسسات في البورصة تقييم المؤسسة لتحديد قيمتها الحقيقية، وهناك طرق عديدة تستخدم من أجل تقيم المؤسسة ومن ضمن هذه الطرق إعادة تقييم الأصول المؤسسة وفقا للقيم الجارية، وفي إطار هذه العملية ولا شركة من هذه الشركات قد قامت إعادة تقييم أصولها الثابتة عند دخولها البورصة لأول مرة.
- **التثبيتات المهتلكة كليا:** كل الشركات تحتوي على عدد معتبر من التثبيتات المهتلكة كليا دفتريا ولكنها لازالت تستخدم كطاقة انتاجية، حيث أنها تعتبر رأس مال مادي والتي يجب إعادة تقييمها وإعادة النظر في مخطط اهتلاكها.

## 4. الأسباب التي تحول دون قيام الشركات بإعادة تقييم التثبيتات

يمكن تلخيص الأسباب التي تحول دون قيام الشركات بإعادة التقييم إلى سببين رئيسيين هما:

### 1.4. صعوبة تحديد القيمة العادلة

إن صعوبة تحديد القيمة العادلة يعد من أكبر الأسباب التي تحد من قيام الشركات بإعادة تقييم تثبيتاتها وهذا راجع إلى غياب الأسواق النشطة في البيئة الجزائرية وخصوصا الأسواق الخاصة بنوع خاص من التثبيتات كالآلات والمعدات.

### 2.4. غياب دور البورصة

إن للبورصة دورا بالغ الأهمية بفرضها شروط على الشركات المدرجة فيها وذلك من خلال إلزامها بنشر التقارير المالية السنوية والتقيد بالمعايير الدولية لإنتاج معلومة مفيدة وذات مصداقية لحماية المستثمرين وترشيد قراراتهم، ونجد في البلدان المتقدمة تقوم البورصة في حالات التضخم بإلزام

الشركات بالإفصاح عن أثر التضخم على المعلومة المالية وفرض عليها القيام بإعادة تقيم تثبيتاتها عند وجود تغيرات كبيرة في قيمتها، وفي البيئة الجزائرية فإن البورصة غائبة عن القيام بدورها.

**خاتمة**

من خلال هذه الدراسة تبين أن اختيار المؤسسة تطبيق نموذج إعادة التقييم التثبيتات بالقيمة العادلة في فترات التضخم يسمح بنقل صورة حقيقية عن الوضع الاقتصادي للمؤسسة، وعرض أفضل للقوائم المالية مما يجعلها مما أكثر ملائمة لتقييم أداء المؤسسة وأكثر موثوقية لترشيد قرارات المستثمرين، لكن الشركات الصناعية الجزائرية المسعرة في البورصة تفضل تطبيق نموذج التكلفة على نموذج إعادة التقييم في تقييم التثبيتات مع أن النظام المحاسبي المالي يسمح لها إعادة تقييم تثبيتاتها في فترات التضخم في ظل الشروط التي تفرضها معايير المحاسبة الدولية وأن آخر مرة قامت فيها بإعادة تقييم التثبيتات كانت في إطار عملية إعادة التقييم القانونية لسنة 2007، وفي ظل معدلات التضخم التي شهدتها الجزائر منذ سنة 2007 إلى وقتنا الحالي حيث أن العملة الجزائرية فقدت أكثر من نصف قوتها الشرائية، واستمرار الشركات الجزائرية بتطبيق نموذج التكلفة التاريخية في تقييم التثبيتات يؤدي إلى عدم عرض المركز المالي الحقيقي للشركة وإن احتساب اهتلاك التثبيت على أساس التكلفة التاريخية والتي هي أقل من قيمته العادلة يؤثر سلبا على قدرتها التمويلية لتجديد التثبيتات، ويؤدي إلى تضخيم نتيجة الدورة وتحميل الشركة ضرائب أكبر ويرجع السبب الرئيسي لعدم قيام الشركات بإعادة تقييم تثبيتاتها لصعوبة تحديد قيمتها العادلة لغياب الأسواق النشطة في البيئة الجزائرية.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح مجموعة من التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار، نوجزها فيما يلي:

- ضرورة قيام الشركات الجزائرية بإعادة تقييم تثبيتاتها لعرض الصور الصادقة للشركة وخاصة على صنف الاراضي والمباني لأنها أكثر التثبيتات تأثر بالتضخم ويمكن تحديد قيمتها السوقية.
- تنظيم عملية إعادة تقييم قانونية من قبل السلطات الجزائرية للحد من آثار التضخم على القوائم المالية حيث أن حسب دراستنا هذه فإن كل الشركات المدروسة قد قامت بإعادة التقييم القانونية لسنة 2007 وذلك لأنها ملزمة بقوة القانون.
- تفعيل دور البورصة من خلال الحرص أكثر عن جودة المعلومات المحاسبية وفرض على الشركات المسعرة الإفصاح عن أثر تغير المستوى العام للأسعار على القوائم المالية وإلزامها بالقيام بإعادة التقييم عند اللزوم.
- تحديث مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي حسب معيار القيمة العادلة IFRS13 لأنه أكثر وضوحا ويوفر بدائل لتحديد قيمتها.

## الهوامش والمراجع

1. طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الجزء الأول، الاسكندرية، مصرن 2009، ص 279.

2. دونالد كيسو، جيري ونجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة**، دار المريخ للنشر، الجزء الأول، بدون سنة نشر، ص 452.

3. سيد أحمد السيد العامر، **المحاسبة المالية مبادئ وتطبيقات**، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 20.

4. محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 53.

5. جبر ابراهيم الداعور، محمد نواف عابد، **إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين " دراسة حالة "** ، مجلة جامعة الازهر، المجلد 10، العدد 1-A، 2008، ص 166.

6. وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الجزء الاول، 2007، ص 70.

7. سالم عبد الله حلس، يوسف محمد جربوع، **تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، 2006، ص 631.

8. جبر ابراهيم الداعور، مرجع سبق ذكره، ص 164.

9. عبد الرحمن عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 2011، ص 218.

10. نفس المرجع السابق، ص 219، بالتصرف.

11. نفس المرجع السابق، ص 227.

12. طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

13. مجبور جابر محمود النمري وأخرون، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الثانية، 2011، بدون بلد نشر، ص 40.

14. بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، ص 369.

15. حسن الموسووي، **محاسبة القيمة العادلة**، مجلة المحاسب المجاز، العدد 54، 2016، ص 15.

16. Stéphane OUVRARD, Charles SIGNORINI, **La juste valeur expliquée par la théorie économique**, Revue Française de Comptabilité, N°494, 2016, p 5.

17. حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

18. بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 370.

19. Hnifa Ben Rabia et autres, **Manuel de comptabilité approfondie**, Berti Edition, Alger, 2013, p 93.

20. طارق عبد العال حماد، **دليل استخدام معايير المحاسبة**، مرجع سبق ذكره، ص 289.

21. موقع http://www.sgbv.dz/ar تم الاطلاع عليه في 20-03-2018

22. تم الاعتماد على المقابلات الشخصية التالية:

- هموم سفيان، مقابلة حول مضوع واقع تطبيق عملة إعادة تقييم التثبيتات المادية في شركة بيوفارم، بتاريخ 22-03-2018
- طالب كريم، مقابلة حول مضوع واقع تطبيق عملة إعادة تقييم التثبيتات المادية في شركة أن سي أ رويبة، بتاريخ 28-03-2018.
- جبارة رضا، هموم سفيان، مقابلة حول مضوع واقع تطبيق عملة إعادة تقييم التثبيتات المادية في مجمع صيدال، بتاريخ 14-04-2018.

**الملحق :**

## واقع تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في الشركات الصناعية الجزائرية المسعرة في البورصة

**أسئلة المقابلة :**

- هل قامت مؤسستكم بعمليات إعادة تقييم سواءا كانت قانونية أو اختيارية ؟

1. Avez-vous procédé aux opérations de réévaluation réglementaires ou facultatives ?

2- اذا كانت هناك عملية إعادة تقييم اختيارية فما هو الهدف من ورائها ؟

2. S'il s'agissait d'une réévaluation facultative, quels sont les objectifs visés dans cette opération ?

3- كيف تم معالجة الفارق الناتج عن عملية إعادة التقييم ؟

3. Comment avez-vous traité les écarts issus de la réévaluation facultative?

4- هل قامت مؤسستكم بعملية إعادة تقييم في عملية الدخول للبورصة ؟

4. Avez-vous fait une réévaluation lors de l'introduction à la bourse pour la première fois ?

5- نجد أن هناك في العديد من المؤسسات وجود تثبيتات مهتلكة كليا و لكنها لازلت تستخدم في المؤسسة كطاقة انتاجية. ما مدى وجود مثل هذه التثبيتات في مؤسستكم ؟

5. Avez-vous des immobilisations complètement amorties mais utilisées encore dans le processus productif de votre entreprise ?

6- على أي أساس تمت عملية إعادة التقييم. هل اعتمدتم على أسعار السوق أو على تقديرات الخبير المكلف بالعملية ؟

6. Les réévaluations sont faites en se référant aux prix de marché ou bien aux estimations des experts ?

7- ما هو تعريفكم للقيمة العادلة وكيف يتم تحديدها؟ وما هي الطرق أو القيم التي استخدمت في حالة وجود صعوبة في تحديد القيمة العادلة ؟

7. Comment définissez-vous la juste valeur, comment la déterminer et quelles sont les autres méthodes ou valeurs utilisées en cas de difficultés de détermination fiable de la juste valeur ?

8- حسب رأيكم هل تعكس القوائم المالية الصورة الصادقة للمؤسسة ؟

8. A votre avis, les états financiers reflètent-ils l'image fidèle de votre entreprise?

9- حسب رأيكم ما هي أهم العوائق التي تحول دون القيام المؤسسات بعملية إعادة التقييم في الجزائر ؟

9. A votre avis, quels sont les obstacles rencontrés par les entreprises lors d'opérations de réévaluation en Algérie ?